

منهج الطيب بكوش في كتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث

آس عقيل الموسوي

مديرية تربية المثني/ العراق

Ard.aas.akeel@mu.edu.iq

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٥/١٢/٢١

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/١٧

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٩/٣

المستخلص

كتاب الطيب بكوش من الكتب المهمة في مجاله اللغوي إذ قدم الصرف بطريقة علمية حديثة ناسب فيها الدرس الصوتي الصرفي الحديث، تتبلور فكرة كتاب الطيب بكوش التصريف العربي في دراسة التصريف العربي على وفق نظرة حديثة صوتية دراسة لبعض موضوعات اللغة العربية الأشهر مثل الفعل وجميع ما يتعلق به من تصريف، والإسناد والبناء للمجهول، وأنواع الأفعال، على وفق التقسيمات المتعارف عليها، وهدف البحث إلى عرض الكتاب، ومنهج المؤلف، وآراءه الصرفية، ومناقشته لآراء العلماء.

الكلمات الدالة: الطيب بكوش، الصرف العربي، علم الأصوات، المنهج

Al-Tayeb Bakush's Methodology in his Book "Arabic Morphology Through Modern Phonology"

Aas Akeel Al-Mousawi

Muthanna Education Directorate

Abstract

Al-Tayeb Bakush's book is an important book in its linguistic field, as it presents morphology in a modern, scientific manner that is appropriate for modern morphological phonetic studies. The idea of Al-Tayeb Bakush's book, Arabic Morphology, is crystallized in the study of Arabic morphology according to a modern phonetic perspective, examining some of the most famous topics in the Arabic language, such as the verb and all related morphological inflections, attribution and the passive voice, and verb types, according to conventional classifications. The aim of this research is to present the book, the author's methodology, his morphological views, and his discussion of the views of scholars.

Keywords: Al-Tayeb Bakush, Arabic Morphology, Phonetics, Methodology

أولاً: فكرة الكتاب.

تتبلور فكرة كتاب الطيب بكوش التصريف العربي في دراسة التصريف العربي على وفق نظرة حديثة صوتية دراسة لبعض موضوعات اللغة العربية الأشهر مثل الفعل وجميع ما يتعلق به من تصريف، وإسناد وبناء للمجهول، وأنواع الأفعال، على وفق التقسيمات المتعارف عليها إذ يقول في مقدمة كتابه هذا: "حاولنا إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة بغاية التبسيط الممكن حتى يشعر القارئ بمواطن الالتقاء ومواطن الافتراق بينها وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم وعلم اللغة الحديث فلا يفتن في الحدود القديمة الضيقة ولا يفتن في مجال النظريات الحديثة المتشعبة ومصطلحاتها العديدة المتجددة" [٢٧: ١].

وأظن أن للنقص الحاصل في دراسة الصوت في العصر القديم أثره على الدراسات الصرفية، فقد أوضح وجود الأجهزة الصوتية الحديثة ما كان ثابتاً في زمن ما، أنه غير دقيق، لما بُني عليه الفكر الدقيق للظواهر الصرفية الصوتية، ولكن ليس كل ما جاء عن القدامى يرفض، بل انه يُعدّل على وفق التصورات الجديدة مع أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ظواهر لم يجد لها الدرس الحديث مخرجاً إلا بالعودة إلى الرأي القديم مثل "قلت" فلم يجد وجهاً لوجود الضمة فوق القاف إلا بالعودة إلى رأي القدامى القائل بجلب الضمة لتمييز الفعل بأنه واوي ينظر في هذا التوجيه من القدامى مع أن الاختلاف دقيق جداً في التوجيه إلا أن النتيجة أنها ضمة مجتلبة. [٢: ٤/٣٣٩-٣٤٠][٣: ١/٢٣٣-٢٣٤]، وترى جميع من ذكر هذا الضم يعلله بما يعلله القدامى [٩: ١] [٤: ٢٠-٢١]

ثانياً: عرض أبواب الكتاب.

الباب الأول: تمهيد في صوتيات العربية وشمل:

- توطئة.
 - الفصل الأول: الحروف العربية.
 - الفصل الثاني: الحركات العربية.
 - الفصل الثالث: أنصاف الحركات العربية.
 - الفصل الرابع: الظواهر التعاملية.
 - الفصل الخامس: المقطع.
 - الفصل السادس: النبرة.
- ويمكن أن نعد هذا الباب الجانب النظري الذي يبنى عليه جميع ما جاء بعده من تطبيقات وجدول وقواعد وهو يعرض للمادة بسهولة بعيداً عن التعقيد الذي يمكن أن يكون في بعض الكتب من استعمال المصطلحات الإنكليزية أو الفرنسية التي تغرق فيها بعض الكتب.
- الباب الثاني: الفعل الثلاثي المجرد، ويشمل:
- الفصل الأول: الفعل السالم وجدول للفعل السالم.
 - الفصل الثاني: الفعل المضاعف وجدول للفعل المضاعف.

- الفصل الثالث: الفعل المهموز "الفاء والعين واللام".
 - الفصل الرابع: الفعل المثال "الواوي واليائي".
 - الفصل الخامس: الفعل الأجوف.
 - الفصل السادس: الفعل الناقص.
- وفي هذا الباب حاول تطبيق منهجه الذي اتسم بالإحصاء وكان يدرس الفعل دراسةً صوتيةً لبيان التغيرات الطارئة عليه وأسباب هذه التغيرات ومقدار اطراد هذا التغيير وغيره كما سيأتي.
- الباب الثالث: خلاصة البحث في خصائص النظام الصرفي العربي.
- الفصل الأول: خلاصة الإحصائيات.
 - الفصل الثاني: التقابل في النظام الصرفي العربي.
 - الفصل الثالث: اهم التغيرات الطارئة على صيغ الفعل الثلاثي المجرد.
 - الفصل الرابع : أهمية العين في الصيغة الفعلية العربية.
 - الفصل الخامس: أهمية اللهجات في فهم النظام.
- وفي هذا الباب حاول تجميع جميع ما خرج من الفصل السابق له من الباب الثاني وكأنه جمعها تحت عناوانات جديدة شاملة لجميع القواعد الفرعية المنتشرة في ضمن الفقرات.

ثالثاً: المنهج "منهج الطيب بكوش في كتابه".

نهج المؤلف في عرض المادة المنهج الإحصائي الذي يسير على وفق استقراء المادة وإحصائها ووصفها عن طريق عرضها في جداول ثم تحليل ما جاء في الجدول وتعليقه، وهو منهج سار عليه في كتابه كله. ومن المنهج الذي سار عليه عودته إلى آراء القدامى في وصف ما يريد عرضه، والاعتماد عليها فإن خالف رأيه آراء القدامى اعتذر لهم.

ولم يكن سائراً مع الحداثة والمستشرقين من دون النظر فيما يقولونه، فقد خالفهم في عدة مواضع. ومن الجدير بالذكر أنه كان يذكر المعلومات أحياناً من دون الإشارة إلى المصادر ويكتفي بالإشارة إلى بعض المعلومات النصية فقط، ويشير إلى مصادرها في المتن ومن الملاحظ من مصادره ومراجعته، أنه لم يعتمد على مصادر ومراجع كثيرة ليبدل على جهده الذاتي الفردي المعتمد على الإحصاء الذي قام به مع طلابه بنفسه كما يشير في المقدمة [١: ٣-٣٥].

رابعاً: عرض مادة الكتاب.

لا يمكن إغفال مقدمة القراموي للكتاب، فقد وضح فيها أهمية الكتاب وفكرته، وكذلك أشار في النهاية إلى بعض المآخذ التي وجدها في الكتاب، وقد قدم للكتاب تقديماً جيداً، إذ قدم للموضوع وبدايات العلوم الحديثة وكيف تأثر فيها الدارسون العرب، ومع أن المؤلف لم يتعرض للعلماء بسوء، إلا أن المقدم له قال: "فإن أساليب بسط نحو

العربية الفصحى وصرفها مازالت مع الأسف خاضعة لجبروت سيبويه رغم مرور أكثر من ألف سنة على وجود هذا الأمام القديم في علم العربية... [١: ٩-١٠].

مقدمة الكتاب لصاحبه:

عند قراءة الكتاب نتفاجأ في مقدمة المؤلف يعرف الصرف من القواميس الأوربية الحديثة مع أنه يعالج الصرف العربي، وبعد ذلك يذكر المعنى اللغوي [١: ١٦].

وكان من الأولى أن يبدأ بالتعريف اللغوي أولاً فالتعريف الاصطلاحي العربي ثم يلجأ إن كان به حاجة إلى القواميس الأوربية يذكره منها!

ويذكر في المقدمة أيضاً التغيرات التي تصيب الصيغ ويحددها بثلاثة:

1. تغير صوتي بحت.

2. تغير صرفي ——— صوتي.

3. تغير صرفي.

ويشير إلى محاسن عمل الصرفيين القدامى وعيوبهم، ومن العيوب التي ذكرها: أن العرب كانوا يطلقون مصطلحاً واحداً على عدة مسميات منها مصطلح "الحرف" الذي يطلق على الصوت المنطوق أو الرمز المكتوب سواء أكان حرفاً صامتاً أم حركة صائتة قصيرة أو طويلة "حرف مد" [١: ٢١].

أقول: نعم إن العرب كانت تطلق هذا المصطلح على كل ما ذكر إلا الحركة "الصائتة القصيرة" فلم تكن تمثل حرفاً عندهم أبداً وذلك لسبب بسيط وهو أنهم كانوا يرسمونها فوق الحرف أو تحته ولو أنهم جعلوها حرفاً لوضعوا لها حيزاً خاصاً في الرسم هذا من جهة ومن جهة أخرى لننظر إلى نص ابن جني في ذلك، إذ يقول: "إن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه فهي لذلك محتاجة إليه" [٥: ٣٧/١].

وفصل سيبويه بين الحرف والحركة قائلاً: "لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا الحركة" [٢: ٢٩٥]، ومن هنا يتضح أن المؤلف عمم استعمال المصطلح.

ومن العيوب أيضاً: أن التعليل للتغيرات الصرفية منطلق من الرسم لا من الصوت المسموع، ويعتذر للعرب هذا العمل؛ لأنه لم يكن عندهم فقط بل كان أيضاً في الدراسات القديمة عند اليونان، ولكن هل كونه عند اليونان يجعل الأمر أهون؟ فلو نظرنا إلى هذا العمل بأنه مقتصر على العرب فقط فهل سيكون متسامحاً معه؟!

ثم يذكر أن هذا العمل "الاعتماد على الكتابة" ولّد لنا صيغاً مستحيلة لا يمكن نطقها قبل أن تتخذ شكلها النهائي، ويقارن بينها "الاعتماد على الكتابة" و "الاعتماد على الصوت" في دراسة الصيغ فيقول: "بينما اعتبار التغير الصوتي يجب أن يجعل كل الصيغ الناتجة ممكنة النطق ولو كانت ثقيلة..." [١: ١٦].

الباب الأول: تمهيد في صوتيات العربية.

في الحروف والحركات:

بدأ الفصل بالخارج وأول ما يلاحظ على تقسيمه لها انه بدأها من الشفتين ثم الحلق، وهذا في أغلب الأحيان ترتيب المحدثين لها إذ إنه متعارف لدى القدماء تقسيمها من المخرج الأقرب للصوت؛ أي الحلق ثم وصولاً إلى الشفتين ابتداءً من بداية تكوين الصوت إلى ظهوره، وهكذا وعلى هذه الطريقة بنى الخليل كتابه العين إذ بدأ بالعين لكونه أول المخارج من بعد الهمزة؛ لأنه جعلها مع حروف العلة [٦: ١/٦٠]، وترتيب سيبويه لها أيضاً "أ ه - ع ح ...". [٢: ٤/٤٨٠].

ثم انتقل بعد وصفه جميع المخارج إلى صفات الأصوات "الحروف الصوامت"؛ ولكنه اقتصر على الصفات المشهورة فقط أو التي يكون لها الأثر الأكبر وقد ادخلها في ضمن فقرة اسمها "درجة الانفتاح" وهي: "الحروف الشديدة والحروف الرخوة" ولا أراه يخالف ما يذهب إليه الدارسون لذا اكتفي بذكر تعداد سريع لما قاله.

فهو يذكر مجموعة ملاحظات لمعرفة هذه الصفات والتمييز بين الحروف مثلاً قوله: إن تطيل النطق بها لأن الهواء ينحبس بينهما تستطيع ذلك مع الحروف الرخوة لأن الهواء يجد ممراً يمتد معه النفس [١: ٤١].

ثم يصف الواو والياء بقوله: "إنهما يشبهان الحركات كثيراً لدرجة الانفتاح الكبير" انفتاح تام" إذ يكونان نصف صائت أو نصف حركة، ثم يرفض أن يطلق عليها حروف علة لأن ذلك سوف يدخل الألف معها، ولكنه يمكن أن يقال إنهما حرفاً علة فيخرج الألف بما أخرجه هو إذ قال انه "الألف" لا يكون حرفاً مطلقاً بل هو فتحة طويلة" [١: ٤٢].

ويذكر صفات الحروف: مثل الجهر والهمس ويذكر بعض الملاحظات منها: انه يذكر أن ثمة صفات أخرى ألا أنه تعرض لهذا الأمر ثم هنا بصورة سريعة لذا قام بذكر المهم فقط.

مع أن عمله كان إحصائياً فإنه يذكر بعد كل عرض جدولاً يوضح فيه جميع ما تم عرضه ثم يعلق على الجدول بما يوضح أو يعطي النتيجة المرجوة من الجدول والإحصاء فمثلاً يعلق على الجدول الذي ضم الحروف ومخارجها ودرجة انفتاح مخارج وصفات هذه الحروف.

ومن اهم النتائج التي خرج بها من الجدول:

*بعض الصفات تتقابل بالشدة والرخاوة وهي أربع اثنان منها متقابلان تماماً إذ حدث في بعض الكلمات تبديلها مثل مكة وبكة، أياك وهياك.

إلا انه لم يفلح في المثال الأول وان كان في الثاني لم يكن على درجة كافية من الإقناع؛ لأن المعنى في الأول ليس واحداً والمكان كذلك مكاناً واحداً كما يشير إلى ذلك المفسرون وأصحاب اللغة، والدليل على ذلك انه تم التفريق بين الهاء والهمزة في القرآن الكريم في مثل "هز" و"أز" وكذلك فرق بينهما المفسرون وأهل اللغة .

ويشير إلى تقارب الخاء والقاف وتغير القاف ينطقها في الوقت الحالي وهذه المسألة تطرق لها الدكتور غانم قدوري الحمد وإن كان في باب آخر، إلا انه قال إن سيبويه رتب الحروف: "أ ه - ع ح - غ خ - ق - ك..."

والمحدثون رتبوها: "أ ه -ع ح- ق- غ خ ك ...". وفي كلا الترتيبين لم يكن مخرج القاف مع الخاء سواء سبقتها أم لحقتها [٧: ٧٩]، أتسأل هنا أليس هذا يجعلهما غير متقاربين؟

وتحدث في الفصل الثاني عن الحركات العربية بدأه بتمهيد في خصائص الحركات وتمييزها عن الحروف ثم صفات وخصائص الحركات فيما بينهما.

وأهم ما في هذا الفصل هو حديثه عن الحركات من حيث التقابل والتناظر والتماثل إذ يقول: "المقابلة بين الحركات القصيرة والطويلة في الكلمات العربية هامة جداً في إيقاع اللغة العربية وموسيقاها ولاسيما في الشعر وهو ما يسمى "الإيقاع الكمي" [١: ٥١].

ثم ذكر أنواعاً أخرى سماها خاصة وهي الحركات المختلطة والحركات المزدوجة التي جعلها في صورة فتحة مع الواو أو الياء الساكنين

ثم يذكر في الفصل الثالث من هذا الباب ما يسمى أنصاف الحركات أو أنصاف الحروف ويشمل هذا الفصل جملة قواعد وضعها لتسهيل وتوضيح التغيرات الصرفية من وجهة نظر صوتية حديثة فوضح فيها مواضع حدد أنصاف الحروف ومتى تدغم مع بعضها ومتى تقلب الواو إلى ياء أو الواو والياء إلى همزة ...

وما يميز عمله عن أي عمل آخر هو وضعه الجداول التي وضح فيها القواعد التي وظفها ولم يكتف بذلك بل وضع ملاحظات حول هذه الجداول التي جعلت القواعد السابقة أكثر وضوحاً وأكثر فائدة.

وأما الفصل الرابع الذي عنوانه ب "الظواهر التعاملية" "التفاعل" للأصوات المتجاورة وتغيرها فيذكر فيه الإدغام والتقريب والتباين والتبادل والقلب.

يذكر الإدغام في الحروف والحركات وما يهم هو ما ذكره في الحركات إذ يشير إلى الحالات التي ذكرها في الفصل السابق الذي أوضح فيه الإدغام التي يحصل بين الحركات عند سقوط نصف الصائت الذي كان بينهما وكذلك بين نص الصائت والحركة.

وأما التقريب "لم يسمه د. غانم بهذه التسمية بل اسماء الإدغام الأصغر"، وأيضاً يذكر ما تعارف عليه عند العلماء قبله ولكن يذكر ملاحظات من بين ملاحظاته في هذه الظاهرة أجده لم يوفق في ذكر أمثلة تشير إلى ما يقوله فقد قال: "إذا كانت عين الفعل هي المفخمة فإن التقريب لا يقع في مستوى الرسم وان وقع في الغالب نطقاً نحو ارتطم انتصر انتصب، وهذه المحافظة في الرسم لا مبرر لها إذا لا خوف من الالتباس" [١: ٧٠]، هنا وكما أرى أن الفعل الأول فقط هو الذي يحصل فيه تقارب في الصوت أو في النطق إذ يمكن أن يلفظ ارتطم نطقاً، لكن الفعلين الآخرين ليس فيهما تقارب حتى في مستوى النطق تقارب كما قال إذ أنه لا يلفظ انتصر بالطاء لسببين عدم وجود هذا النطق وبعده في المخرج، وهذا دليل عقلي، وأما النقلي فهو قوله في ملاحظة سألني في الظاهرة نفسها: "لا يقع التقريب إذا كان الفاء نوناً حتى لا تلتبس الصيغة بانفعل وانتشر تبقى على حالها كي لا تلتبس الصيغة باندثر، ولأن النون تختلف كثيراً عن التاء؛ لأنها خيشومية، "انتقل، انتعل، انتسب" [١: ٧٠].

فهو يقرر أن الفعل إذا كانت فاءه نوناً لا يحدث التقريب وان قيل يقصد في حالة كون الفعل يلتبس مع صيغة أخرى كما قال في آخر الملاحظة السابقة، فإن الفعل انتسب لا يلتبس مع صيغة أخرى كما هو حال الفعلين الأولين؛ إذا أنه يوجد في العربية الفعل "دفل" بمعنى ضرب انف فلان [٨: ١١/٢٤٦]، ودعل: خرع "المخائل" [٨: ٨].

١١/٢٤٤]، بينما لا يوجد دسب إذن لا يلتبس الفعل بصيغة انفعال إذا قيل ادسب، وهذا ما ينفي أن يكون قصده في حالة كون الفعل يلتبس مع صيغة أخرى إذ إن كلامه كان عاماً.

ثم تناول التباين والتبادل واهم ما يلفت النظر هو التبادل بالحركات إذ قال لا يوجد في العربية تبادل بين حركتين لانعدام وجود حركتين متشابهتين حتى يحدث التبادل بين حركة وحرف كما في مرء - امرء مرء - امرأة، يقول في الصيغتين تبادل بين الميم والراء بالحركة حيث نقلت حركة الميم إلى الراء فبدأت كلتا الكلمتين بساكن فجئ بهمزة وصل "إتكاء" مكسورة.

إلا انه لم يعلل لماذا أصبحت حركة عين امرء ضمة مع أنها كانت فتحة بعد الميم! وكيف أصبحت حركة همزة الوصل كسرة مع أن العين مضمومة؟

ويذكر مسألة أخرى أوضحت السبب في تغير بنية الفعل المضعف من الماضي إلى المضارع نحو: سرّ - يسرّ - يسرّ، فرّ - يفرّ - يفرّ، وهنا تبادل الحرفان فاء الكلمة وعينها الحركات ثم التبادل بين الحركة والحرف؛ لأن الحركة بعد الحرف وليس فوقه أو تحته ثم تقديم حركة عين الفعل على الحرف.

القلب: إبدال حرف بحرف

نحو: أكد تأكيد، وكد توكيد، أئمة أئمة .

وأما الفصل الخامس: المقطع فيبدأ بتعريف المقطع، ثم يذكر خصائص المقطع وهي:

١. يتكون من صوتين على الأقل، وثلاثة على الأكثر

٢. لا يبدأ المقطع في العربية بحركة وكذلك لا يبدأ إلا بحرف واحد وإذا لم يكن حرفاً واحداً احتج بالاتكاء أو الوصل.

٣. ينتهي بحركة قصيرة أو طويلة أو حرف واحد ولا يمكن حرفان إلا في الوقف.

أنواع المقاطع : يذكر أنواع المقاطع ولكني سأقارنه مع ما ذكره غيره من الدارسين العرب حسب الجدول الذي ذكره د. غانم قدوري في كتابه المدخل إذ ذكر جملة من التسميات التي قال بها العالم ثم ذكر رأيه أو ما اقترحه من تسميات [٧: ٢١٠]؛ إذ يذكر الطيب أربعة أنواع فقط إذ جعل ما فيه قمة طويلة بين صامتتين مع ما فيه قمة طويلة مغلق بصامتتين إذ لم يذكر ما كانت قمته قصيرة، ولكن مغلق بصامتتين وقد ذكر جميع من ذكرهم الدكتور غانم النوع الذي تركه ولم يذكر الطويل ذا القمة الطويلة المغلق بصامتتين إلا د. عبد الصبور شاهين، ود. كمال ابراهيم، ود. حسام النعيمي، ود. غانم، ولم يسمه المتماثل مثل د. عبد الصبور، ود. حسام، وكذلك لم يسمه عنقوديا كما فعل د. كمال ابراهيم.

أما الفصل السادس: فعنوانه: النبرة.

واهم ما ذكره في هذا الفصل بعد أن عرف النبرة وبين خصائصها ومواقعها هو قوله إن المستشرقين هم من طبقوا هذه القاعدة على النطق العربي عن طريق النطق المصري وهو وفقاً لهذا طبق هذه القاعدة على النطق التونسي وذكر أمثلة من اللهجة التونسية التي ينتمي لها.

الباب الثاني: الفعل الثلاثي المجرد.

هنا يبدأ المؤلف الطيب بكوش بتطبيق النظريات التي وضع الكتاب تطبيقاً لها على وفق منهج علمي إحصائي دقيق اعتمد فيه على جملة من طلاب الدراسات -درجة الدكتوراه- في جرد الأفعال في المعاجم العربية وكيفية تحولها وإسنادها؛ لذا نجد أحكام دقيقة إلى حد ما، وهو في أغلب الأحيان يبدأ بجدول يذكر فيه الإحصاءات ثم يعلق على الجدول ليخرج بنتائج فيه: الجدول الذي يوضح فيه الأفعال على وفق الأبواب.

لم يكتف بما جاء في الإحصائيات بل عاد إلى الكتب والمدونات العربية، ويرجع ملاحظاتهم في هذا الشأن واستقراء القرآن الكريم لتكون القاعدة أشمل لكم وهي أولاً "فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ" إذ إن فعل ليس له مضارع إلا مضموماً "مضموم العين" أما "فَعَلَ" فإن مضارعه مفتوح العين غالباً مع الكثرة عن عدد فعل وثمة أربعة أفعال مكسورة العين وواحد مضمومها فهذا يجعل الصيغة "فَعَلَ" متوسط بالنسبة للأهمية بينما صيغة "فَعِلَ" فهي الغالبة على الصيغ من حيث الكم؛ لوجود الصيغ جميعها في المضارع المفتوح والمضموم والمكسور العين؛ لذا يعد أكثر أهمية هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أشار إلى فرق آخر وهو نوعية الفعل فإن الفعل الماضي المضموم العين يكون في الأغلب لا يدل على الفعلية بل هو أقرب إلى الصفات منه إلى الأفعال المتعدية فهي أقرب إلى الحدث نحو عَمَ، ولكن ليست فعلية قوية مع أن فعليتها أكثر من فعل، وأما الصيغة الأكثر استعمالاً فهي فعل وكذلك أكثر حضوراً؛ لأنها صيغة الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً على العمل والحركة.

ثم حاول مراجعة ما توصل إليه مع المذكور في كتب القدماء "الفراء، وابن جني" وغيرهم ووجد أن تفضيل ابن جني للكسر على الضم في المضارع فيما كان ماضيه فعل غير دقيق. ويشير في نهاية هذا الفصل إلى أن العربية تميل إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي.

ثم تطرق إلى المضاعف وقد عمل ما عمله في المجرد من البدء بالجدول ثم التعليق ثم الملاحظات. وهو هنا حل إشكالية تواجه الدارس العربي للدرس الصوتي الصرفي الحديث في تغيير حركة المضاعف من الماضي إلى المضارع وقال: إن النقل الذي يسببه تتابع المقاطع المتشابهة في نهائي الصيغة يحيل إلى نقل الحركة من العين إلى الفاء وكذلك في صيغة الأمر. يشير إلى أن حركة العين في الماضي فيه هي الفتح دائماً لعدم ظهورها أولاً وكون الأفعال أصلها متعدي، والتعويض يكون في المضارع.

ويعلل عملية النقل في المضارع لحركة العين إلى الفاء بقوله: "وترجع عملية التبادل هذه إلى طبيعة هيكل الصيغة المقطعي من ناحية وإلى تأثير النبر من ناحية أخرى؛ ويعني بهيكل الصيغة هو وجود مقطع مغلق في بداية المضارع وبعده مقطعين قصيرين متماثلين وفي ذلك ثقل، وأما اثر النبرة فهو وجود النبرة في المقطع الأول في مثل هذه الصيغة بجعل حركة المقطع الثاني ضعيفة، وأما الثالث فهي متغيرة لا قيمة لها وهذا الضعف ينتج عنه انسحاب حركة هذا المقطع إلى الأول صاحب النبرة؛ ليكون هيكل جديد وهو شكل هرمي متوازن الأطراف. وفي الفصل الثالث تناول المهموز وبدأ بالفاء ثم العين ثم اللام ويعمل مع كل واحد منها ما عمله مع السابقين من ذكر جدول ثم التعليق ثم الملاحظات.

واهم ما ذكره في هذا الفصل:

١. تخفيف الهمزة: في نحو يأكل ياكل وهي بهذا متأثرة بالحركة السابقة لها إذ وقعت الهمزة في مقطع مغلق "يأ" فتدغم في الحركة السابقة لها.

٢. اسقاط الهمزة: في فعل الأمر عند التقائها بهمزة الوصل التي تأتي مع الصيغة نحو أكل يأكل - أأكل "أفعل" كل.

٣. عدم سقوطها: في مثل يفعل نحو أسر - يسير وبسبب عدم حذفها من ناحيتين أ. صوتية، ب. المعنى، ويقصد بالمعنى عدم التباسها مع صيغة أخرى .

أما مهموز العين: فأهم التغيرات الصوتية:

عدم سقوطها لوجودها في بداية مقطع غير متأثرة بحركة قبلها فلا تسهل إلا في فعل سأل ورأى لكثرة استعمالها.

أما مهموز اللام فأهم التغيرات الصوتية:

يعامل معاملة السالم إلا أن الهمزة وهي آخر حرف يستقل نطقها إذا كانت ساكنة إذ يميل نطقها إلى الارتخاء في آخر الكلمة مثل لم يقرأ - لم يقر تخفيفاً، ولكن إذا كان بعدها صوت يجب أن تبرز مثل اقربي. الفصل الرابع: الواوي المثال.

أصبح منهجه واضحاً لذا انتقل إلى أهم التغيرات الناتجة عن الواو:

١. إذا كان على صيغة فعل يفعل مع الثقل تبقى الواو؛ لأنها أفعال تدل على صفات وهي قليلة لذا لا يطرأ عليها تغير حفاظاً على قياساتها.

٢. إذا كان فعل فله ثلاثة أوجه في المضارع:

أ. يفعل قليلة حد التندر لا تحذف

ب. يفعل تسقط في المضارع.

ج. يفعل تسقط في المضارع أيضاً.

٣. إذا كان فعل المضارع:

أ. يفعل: تثبت دائماً باستثناء دلع، وسع.

ب. يفعل: يوجد فعل واحد تثبت فيه الواو، وسائر الأفعال تحذف .

المثال اليائي: اقل من الواوي

أهم الملاحظات:

أ. لا يوجد يفعل باستثناء يمن تقابله الحركات الثلاثة.

ب. بعد سقوطها شاذاً

الموازنة بين الواوي واليائي / الأول كثير الحذف والثاني كثير الثبوت

ان المزدوج = ي اتقل من +و مع ذلك حذفت الواو، إذ يشير هنا إلى إشكالية حذف الأخف دون الأثقل وجعل ذلك من أن اليائي اقل عدداً من الواوي لذا يكون اليائي ذا قيمة تمييزية يمكن ان تميز به الواوي عن اليائي. الأجوف الواوي:

1. أغلب الأفعال في الأجوف الواوي على زنة فعل يفعل وعشرها على زنة فعل يفعل ويعود سبب قلة هذا الوزن على مثل الواو المكسورة كما في جوف يجوف أما وزن فعل يفعل تغيير وارد.
2. توجد مقابلة بين الكسرة والفتحة دائماً.

الأجوف اليائي:

١. كل فعل على وزن فعل يقابله يفعل.
٢. قلة فعل يفعل وذلك لأن نقل التماثل بين الياء والكسرة أكثر من ثقل التنافر بين الواو والكسرة.
- * يفرد فصلاً لما اسماه المشترك ويعني به ما يشترك فيه الواو والياء.
- * يقول جل هذه الأفعال واوي إلا أنها تعامل معاملة اليائي كما في خوف خِفْتُ.
- * يقترح أن تكون حركة هذه الأفعال الفتحة للتمييز بين الواوي واليائي.
- * يقول إن حالة هذه الأفعال في الجنوح إلى الكسر حال همزة الوصل التي تكون مكسورة مع كسرة العين وفتحها وأما ضمها يكون مع ضم العين ويشير إلى أن العرب تغلب الكسرة دائماً على الضم.
- ثم يذهب إلى المشتقات ليطبق على القواعد التي ظهرت لديه من جراء الجرد والملاحظة التغيرات مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك المبني للمجهول.
- الباب الثالث: خلاصة البحث في خصائص النظام الصرفي العربي.
- وهو عبارة عن دراسة إحصائية لجميع أنواع الأفعال وتقسيم الأفعال إلى عادية وخاصة وتقسيم الخاصة إلى أفعال ذات العلة الواحدة وأفعال ذات أكثر من علة. الفصل الثاني: التقابل في النظام الصرفي العربي: في مستوى الفعل المجرد.

1. الفعل الماضي: ذكر فيه بعض المميزات التي يتميز بها الفعل الماضي وهي مبنوثة في ضمن البحوث السابقة وهو يعد خلاصة ما وصل إليه من إحصائه السابق والملاحظات التي ظهرت عنده عند قراءة الإحصائيات والجداول وفي ختام كل ملاحظة يذكرها في هذا الفصل يشير إلى مكان بحثها في البحث – الكتاب – وجل ما خرج به هنا هو الإشارة إلى نظام العربي وكيفية المقابلة بين الحركات والإشارة إلى دقة هذا النظام وعدم دقته.

وبعد هذا الفصل يبدأ فصلاً لآخر وهو أهم التغيرات الطارئة على صيغ الفعل الثلاثي المجرد.

ذكر فيه أنواع التغيرات أولاً ثم قسمها إلى:

1. حذف الصوت كما في مثلاً حذف حركة العين في المضعف.
 2. إدغام صوت كما في مثلاً إدغام الواو والياء بعد الساكن في حركتهما أقول أسير.
 3. تقصير حركة طويلة في مقطع مغلق: نحو يقل.
 4. التبادل بين العين وحركتها. المضارع المضاعف يشذ ويعلل هذا التغير بما عله في موضوعه في الكتاب.
- ويشير إلى أن هذه التغيرات لها حدود ومن هذه الحدود هو خوف الالتباس، ولكن يمكن أن يحدث التغير إذا كان ثمة مميز في السياق يدل على ما اشكل أو التباس، أو إذا كان التعبير يكون صيغة خرجة عن النظام الصرفي العربي.

ثم أشار إلى قضية مهمة جدا وهي درجة الثقل الذي هو كثيرا:

أ. التماثل انقل من التباعد . و انقل من ي و"ي" انقل.

ب. التباعد انقل من التماثل يي اخف من يو..

التماثل بين نصف الحركة والحركة المجاورة انقل اذا كانت الحركة موالية والتباعد انقل اذا كانت الحركة سابقة.

الفصل الرابع: أهمية العين في الصيغة الفعلية العربية:

١. العين حرفاً وتشكل عنصر استقرار مثل الليف المقرون لا يحدث تغيراً فيها؛ لأنها بثبوت بصرف الفعل وبخلافه العكس وكذا الأمر مع المفروق.

٢. العين حركة: حركة العين عامة "مبدأ النقابل الحركي".

الفصل الخامس: أهمية اللهجات في فهم النظام الصرفي العربي وهو هنا يشير إلى آخر هذه اللهجات على اختلاف الصيغ في بعض الأحيان أو تغلب لهجة أخرى أحياناً. وكل ذلك له اثر في بناء الفعل.

الخاتمة

كانت هذه قراءة في كتاب من اهم الكتب الصرفية الحديثة التي أضاعت لنا بعض الغموض وبسطت بعض التعقيد الذي كان يحيط بالصيغ العربية فعلية كانت أم اسمية مع تخصصه بالفعل إلا انه أعطى قواعد عامة يمكن حل جميع ما اشكل في ضوئها، وبهذا يتضح أن الطيب بكوش لم يخرج كثيراً عن ما قيل سابقاً إلا في بعض التسميات التي اعتمدها وفقاً للرؤية الحديثة، وكان منهجه واضحاً بما يقتضيه علم الصرف من تقسيمات وتوزيعات فرضتها الصيغ الصرفية وبنائها والرؤية الصوتية الحديثة.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

قائمة المصادر والمراجع

- [١] الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط٣/ تونس مطبعة جمهورية تونس — المطبعة العربية، ١٩٩٢م.
- [٢] سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت "١٨٠هـ" كتاب سيبويه — تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل — بيروت.
- [٣] ابن جني ت "٣٩٣هـ" أبو الفتح عثمان، المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ط١، دار احياء التراث القديم، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٤م.
- [٤] حسام النعيمي، أبحاث في اصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، جروس برس، ١٩٩٨.
- [٥] ابن جني ت "١٩٣هـ" سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هندوي، ط١، دار القلم — دمشق ١٩٨٥م.
- [٦] الفراهيدي ت "١٧٠هـ" أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري كتاب العين، تحقيق: دمهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال

- [٧] غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم اصوات العربية، مطبعة المجمع العلمي منشورات المجمع العلمي ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٨] ابن منظور ت"٧١١هـ" محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، ط٣، دار صادر - بيروت - ١٤١٤هـ.